

# الآثار المحتملة للمبادرات الحكومية لتقليل الأضرار الناجمة عن تداعيات جائحة كورونا

إعداد : مرصد قطاع دعم الأعمال  
محمد الديبان

## الآثار المحتملة للمبادرات الحكومية لتقليل الأضرار الناجمة عن تداعيات جائحة كورونا

من الصعوبة بمكان في هذه المرحلة التي نعيشها الآن مع أزمة كورونا (مرحلة الخروج من الأزمة) ؛ تحديد الآثار المترتبة على المبادرات الحكومية ، سواءً كانت إيجابية أم سلبية بوضوح ودقة ، حيث يتضح ذلك في مرحلة لاحقة يطلق عليها (مرحلة ما بعد الأزمة) ، وعادة تخضع البرامج والمبادرات بشكل عام إلى عمليات تقويم علمية عبر مراحل وإجراءات محددة ، يمكن توضيحها من خلال الشكل البياني التالي:



**يلاحظ من النموذج المنطقي السابق ونموذج تحليل المبادرات إلى (مدخلات ، عمليات ، مخرجات ، نتائج) هو إرتباط المبادرة بالمخرجات الخاصة بالنشاط المرتبط بها ، وبالتالي ستؤدي إلى النتيجة في حال نجاح عمل المبادرة ، وذلك من خلال تقييم المبادرة بمعايير ومقاييس دولية ثابتة وباستخدام أدوات تحليل ( كالإستبانة ، والمقابلة ، ...) وما أشبه ذلك .**

## **بعض الآثار الاقتصادية المترتبة المتوقعة لأزمة كورونا :**

- ❖ إنخفاض النشاط الإقتصادي.
- ❖ إنخفاض في المبيعات.
- ❖ هبوط في الأسواق المالية.
- ❖ تعطل سلاسل الأمداد حيث أن 53% من المصنعين العالمين يتوقعون تغيرات جذرية في التشغيل والإنتاج.
- ❖ تقلص النمو التجاري.
- ❖ تعثر حركة التجارة الدولية حيث توقعت منظمة التجارة العالمية تراجع التجارة العالمية بنسب تتراوح بين 13% إلى 32%.
- ❖ تغيير سلوك المستهلك ، وتشير الإحصائيات الدولية أن 75% من المستهلكين يعتقدون أن الأزمة سوف تؤثر في تفضيلاتهم وسلوكهم الإستهلاكي.

**وتختلف هذه الآثار بحسب الفترة الزمنية للأزمة وقدرة الإقتصاد لتخفيف الأضرار الناتجة عنها .**

خطة الإستجابة المرنة للمدى المتوسط والبعيد للخروج من الأزمة ، يتوقع منها مراعاة الأمور الأساسية التالية:

- ❖ إستمرارية الأعمال.
- ❖ إتجاهات سلوك المستهلك
- ❖ إدارة العلاقات مع المستثمرين .
- ❖ مبادرات الدعم الحكومي.
- ❖ مراقبة التدفقات والإستنفاد النقدي.
- ❖ متابعة القيود القانونية
- ❖ تأكيد الأمان الإلكتروني.

ومجالات التأثير الرئيسية تكمن في المحاور الأساسية التالية:

- ❖ الإستراتيجية
- ❖ إدارة الأزمات
- ❖ إستمرارية الأعمال
- ❖ إنسيابية الأعمال والعمليات
- ❖ الأتمتة والتحول الرقمي كضرورة.
- ❖ إدارة البيانات
- ❖ تحول النموذج التشغيلي
- ❖ ثقافة وبيئة العمل
- ❖ إبتكار تجربة العملاء

وبالتالي يمكن التنبؤ بشكل أولي بأهم الآثار الإيجابية المتوقعة لمبادرات المملكة لدعم إقتصادها المحلي للتخفيف من آثار أزمة كورونا عبر المحاور الرئيسية التالية :

1. تقليل فرص تعثر الشركات ومساعدة المنشآت المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر على الإستمرار في الأعمال.
2. إمكانية سرعة التحول للنمو عند انتهاء الأزمة والتعافي من الآثار السلبية للأزمة.
3. تقليل آثار إنخفاض الناتج المحلي للقطاعات غير النفطية على القطاع الخاص، ومحاولة تعزيز نمو الناتج بعد التعافي من الأزمة.
4. تعزيز الأمان الوظيفي في القطاع الخاص، والمحافظة على مستويات التوظيف خدمةً لإستراتيجية التوظيف وبرامج الخصخصة.
5. مساندة القطاع الخاص بشكل عام وتخفيف شروط الإئتمان والرصد لمساندة القطاع ومساعدة المنشآت المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر ، والحيلولة دون تسريح العمال بشكل جماعي.
6. مساعدة المنشآت المتضررة على إعادة هيكلة الديون والإنقاذ من عمليات الإفلاس.
7. دعم الأسر الضعيفة بما في ذلك العمال الوافدين .
8. المساعدة في إستقرار المواطن السعودي والعمل على أن لا يتأثر بالأزمة.
9. دعم الإنفاق الإستهلاكي الأمر الذي يساعد على إنسيابية توازن الدائرة الإقتصادية نوعاً ما.
10. حماية المواطنين والمقيمين ونشر ثقافة الصحة العامة بينهم.
11. تسهم في اضافة قيمة مضافة لتدوير الاستهلاك في السوق المحلي.
12. تساعد في أن تكون للشركات مرونة في التأقلم مع السوق في حال حصول ارتفاع مفاجئ للطلب.
13. تفيد في أن تكون هناك خطة طواري ذات سيناريوهات متعددة وخطط تعافي لكل خطة طواري.